

كشاف القناع عن متن الإقناع

(ولو غير بالغ) لعموم الخبر (في الحيض والدم يجري) أي يسيل .
سواء كان الوطاء (في أوله) أي الحيض (أو) في (آخره) لأنه معنى تجب في الكفارة
فاستوى الحال فيه بين إقباله وإدباره وصفاته (ولو) كان الوطاء (بحائل) لفه على ذكره
أو كيس أدخله فيه (أو وطئها وهي طاهر فحاضت في أثناء وطئه ولو لم يستدم) الوطاء بل
نزع في الحال (لأن النزع جماع فعليہ دينار زنته مثقال خاليا من الغش ولو غير مضروب)
خلافًا للشيخ تقي الدين (أو نصفه على التخيير كفارة) لما روى ابن عباس عن النبي صلى
ﷺ عليه وسلم قال عن الذي يأتي امرأته وهي حائض .
قال يتصدق بدينار أو نصفه رواه أحمد والترمذي وأبو داود .
وقال هكذا الرواية الصحيحة .
لا يقال كيف يخير بين الشيء ونصفه لأنه كتخيير المسافر بين الإتمام والقصر .
وأخذ صاحب الفروع من كلام ابن عقيل أن من كرر الوطاء في حيضة أو في حيزتين أنه في تكرار
الكفارة كالصوم (مصرفها) أي هذه الكفارة (مصرف بقية الكفارات) أي إلى من له أخذ
زكاة لحاجته (وتجاوز إلى مسكين واحد كندر مطلق) أي كما لو نذر أن يتصدق بشيء ولم
يتقيد بمن يتصدق عليه (وتسقط) كفارة الوطاء في الحيض (بعجز) قال ابن حامد كفارة وطاء
الحائض تسقط بالعجز عنها .
أو عن بعضها .
ككفارة الوطاء في رمضان (وكذا هي) أي الحائض (إن طاوعته) على وطئها في الحيض .
فتجب عليها الكفارة ككفارة الوطاء في الإحرام فإن كانت مكرهة فلا شيء عليها .
لعدم تكليفها .
والكفارة واجبة بوطء الحائض (حتى) ولو كان الوطاء (من ناس ومكره وجاهل الحيض أو
التحريم) أي جاهل الحيض أو التحريم (أو هما) أي جاهل الحيض والتحريم لعموم الخبر
وقياسا على الوطاء في الإحرام (ولا تجب الكفارة بوطئها بعد انقطاع الدم وقبل الغسل)
لمفهوم قوله في الخبر وهي حائض وهذه ليست بحائض (ولا) تجب الكفارة أيضا (بوطئها) أي
الحائض (في الدبر) لأنه ليس منصوصا عليه ولا في معنى المنصوص (ولا يجرى إخراج القيمة
(عن الدينار أو نصفه كسائر الكفارات) (إلا) إذا أخرج القيمة (من الفضة) كإجزاء
أحدهما عن الآخر في الزكاة لأن المقصود منهما واحد (وبدن الحائض وعرقها وسورها طاهر و)
لذا (لا يكره طبخها وعجنها وغير ذلك ولا وضع يديها في شيء من المائعات) ذكر ذلك ابن

